

اللهم

١٣١٥

فبشر عبادي الذين يستمعون القول  
فيتمون أحسن أو تلك الذين هم  
الله وأولئك هم أولو الألباب

بقرى المملكة من بقاء ومن يوثق الملكة  
فقد أوتي خيرا كثيرا وما يذكر  
إلا أولوا الألباب

— قال عليه الصلاة والسلام : ان للاسلام مري « ومنارا » كمنار الطريق —

٢٩ ذي الحجة ١٣٣٩ - ١٩ السنبلة (ص ٣) سنة ١٢٩٩ هـ ٢ سبتمبر سنة ١٩٢١

## القياس في العربية

و للامانة العلامة الشيخ محمد المقر

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان ، وأنزل كتابه الحكم في أماليها  
اللسان ، والصلاة والسلام على من بهر البلغاء بلهجته البارعة ، وعلى آله وصحبه  
العاملين على منوال حكته الرائعة ، أما بعد فقد كنت أيام دراستي لعلم العربية  
امر على احكام تختلف فيها آراء علمائه فيقصرها أحدهم على السماع ويأذن الآخر  
في القياس عليها دون ان يذكروا الاساس الذي قام عليه الخلاف ، فأرى  
التمسك بمثل هذه الاقوال من التقليد الذي لا يرنح اليه النفس ولا سباحين  
اذكر ان كثيراً من أصحاب هذه الاقوال قد تلقوا العربية من كتب يمكننا  
الاستقاء منها ، فأخذت ألفت نظري الى الاصول المالية التي يراعونها في احكام  
السماع والقياس حتى ظهرت بقواعد وقمت على تطابق منها في صريح كلامهم  
وانتزعت شذورا أخرى من موارد احكام جزئية تقصبت آثارها في ابواب شتى  
ولما شرعت في مدينة دمشق بمطالمة بعض الكتب العربية كفتي اللبيب  
محضر طائفة من أذكياه الطلبة كنت أذهب في تقرير مسائل السماع والقياس  
على تلك الاصول التي لم تدخل بمدني سلك التأليف ، وعند هذا اقترح علي أولوا  
الجد منهم جمعها وتحريرها ليكونوا على بينة منها خلال المطالمة فطأوعتهم على  
ما اقترحوا حتى تكاملت في مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه  
وتحرر مواقفه واحكامه

تمهيد

لا يكون الكلام عربياً فصيحا الا اذا صحت مفرداته واستقام تأليفها ،  
أما صحة مفرداته في النطق بحروفه على مقتضى الوضع من غير ان تغير بتقص  
أو زيادة أو ابدال أو قلب في هيئة ترتيبها أو حال حركتها وسكونها ، وأما  
استقامة تأليفها فبالنطباق على أسلوب نسجت عليه العرب في مخاطباتها . ولا  
تتحقق هذه المطابقة الا برعاية احكام التقديم والتأخير والاتصال والانفصال  
والحذف والذكر

وهل تتوقف في اطلاق الكلم وتأليفها على معرفة وضمها الخالص ونظما

الوارد بحيث لا نستعملها حتى يثبت لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها  
 العرب ا او ابقى واضع اللغة طريق القياس مفتوحا فيسوغ لنا ان نلحق الحكم  
 باشباهها في حياة مبانيها ونسق تركيبها ونسوي بينهما في الاحكام اذا اعوزنا السماع ؛  
 هذا موضع تشبعت فيه انظار الباحثين في المربية ، فبعد اتفاقهم على العمل  
 بالقياس وتضافر عباراتهم على انه من ما أخذ اللغة غلا بعضهم في التعلق به واتسم  
 في مجاله الى ما يخرج بالكلام عن صفة المربية ، وضيق آخرون الغاية الى حد  
 يقرب من موقف الجامد على الرواية في اوضاع الكلم وتصرفاتها  
 وقد انتبه المحققون بين هذين الطرفين مسلكا يبغي على اللغة شمارها  
 ويبسط في نطاقها بمقدار ما يتسوغه ذوق آكل الشيع والقيصوم  
 ولا تجهد طالما مفردا او أهل بلد اطرودوا في هذه المادة ولم يجهدوا عنها في  
 قضية فكانت جميع أقوالهم في محل الاعتدال ، بل ترى القول الحق والقياس  
 الوسط يدور بين مذاهبهم فيصيبه هذا تارة ومجرزه مخالفه تارة أخرى ، وذلك  
 شأن العلوم التي يستند في تقرير قوانينها الى اجتهادات المقول

### الحاجة الى القياس

وضعت اللغات ليمبرها الانسان عما يبدو له من المآرب ويتردد في سميده  
 من المعاني ، ومن البين جليا ان المعاني تبلغ في الكثرة الى ان تسبق عنها  
 دائرة الحصر ، وتنتهي دونها ارقام الحاسبين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى  
 ان وضع لبعض المعاني الفاظا عينها كالسما والمطر والنبات ، ولوح الى البقية  
 بمقاييس تصاغ الكلم في قوالها فتدخل في زمرة ما هو عربي فصحيح  
 ولولا هذه المقاييس لكانت اللغة اسبق على المتكلم بها من مفحص قننة  
 ليقم في نقيصة المي والفهامة ، ويكثر من الاشارات التي تخرج به عن حسن  
 السمات والرصانة ، ويرتكب التشاييه محاولا بها تقريب المرام من فهم المتخاطب  
 لا كما يستعملها اليوم حلية للمنطق ومظهرا من مظاهر البلاغة  
 ولو فرضنا صحة ان يوضع لكل معنى لفظا يختص به كأن نخرج الى ان  
 منشاء اللغة هو مبدع الخليفة لسكان المرج الذي تقع فيه اللغة ان تضيق  
 الجملدات الضخمة عن تدوينها ، ونعجز النفوس الباقية عن حفظ ما فيه كفايتها  
 بالقياس طريق يقرب به تناول اللغة ووسيلة تمكن الانسان من التعلق

بآلاف من الكلم والتراكيب دون ان تقرر سمعه أو يحتاج في معرفتها الى مطالعة القاموس أو اللسان

وربما يلوح لك ان الالفاظ المرادفة تنفي عن القياس في الحكم المفردة لو صرفها الواضح الى المعاني التي لم يعين لها اسماء . فنقول ان للترادفات مجالاً فصيحا وأثرا بليغا في الفصاحة والبلاغة ، فلا يصح ان تكون العربية طرية منها . ثم انها على كثرتها لا تبلغ ان تسد مسد القياس في مثل المصادر والافعال والاصناف المشتقة وجموع التكسير فضلا عن كون الكثير من هذه المترادفات انما نشأت من لغات ممتدة

### ما القياس ؟

يسند القياس أحيانا الى العرب أنفسهم فيكون من قبيل التنبيه على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح ، كما قال النحاة اعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم وعمل اسم الفاعل قياسا على الفعل ، ودخلت الفاه خبر الموصول في مثل قولهم « من يأتيني فله درهم » قياسا للموصول على الشرط وبضاف تارة الى الباحثين عن أحوال اللفظ العربي فيراد منه أحد ممان ثلاثة (أحدها) ان تمدد الى اسم ورد استعماله في معنى يشتمل على وصف يناسب التسمية كالحرف تمديه الى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف وتجملة من مدلولاته كالنبت تمده فيما يشاؤه اسم الخمر حيث كان يخمر العقل ويستره ، وهذا النوع من القياس هو الذي يعنيه المحققون من الاسويين بقولهم لا تثبت اللفظ بالقياس (ثانيها) الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغة التصدير والنسب والجمع ورفع الفاعل وبناء العلم والنكرة المقصودة في النداء

(ثالثها) اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها مما هو مخالف لها في نوعها كما اجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التأنيث ، واجاز ابن مالك حذف العائد المحرور في العدة اذا تعين حرف الجر قياسا على حذفه في الجملة الخبرية ، والمغنيان الاخيران هما موقع النظر ومجال البحث في هذه المقالات وآثرت للفرق بينهما التمييز عن الاول بالقياس الاصلي وعن الثاني بقياس التمثيل

وللكلم أحوال في نفسها ، وأحوال من جهة ما يقترن بها ، فيتوجه النظر في القياس الى الاحوال العارضة لها من حيث مبادئها المفردة كاشتقاقها ووسايلها ثم الى الاحوال الجارية عليها من جهة نظم بعضها في سلك بعض ، وترجع احوال النظم الى الاتصال والانتقال والتقديم والتأخير والحذف والتذكر والمصل والاعراب والبناء والاستعمال . فكان المقصد من هذا التحرير يدور على البحث في القياس الاصلى والقياس التخيلي ومباحث مشتركة بينهما

### المقالة الاولى في القياس الاصلى

ما يقاس عليه

يجمع اللسان العربي تحت اسمه لغات شتى ، ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يبرأ مثل اختلافها في بعض أحوال الكلم من حركة وسكون او عراب وبناء او اعمال واحمال أو ترتيب حروفها أو ابدال بعضها من بعض أو زيادة والحذف

تفاوت هذه اللغات بالجودة وفساحة اللمحة ، وجميها بما يصح القياس عليه ، قال ابن جني في الحمائص : اللغات على اختلافها كلها حجة والسائق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخلى . وقال أبو حيان في شرح التسهيل . كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه وقال الفيديوسي في شرح التصحيح المشهور في كلام العرب ماء ملح ولكن قول امارة ملح لا يعد خطأ وانما هو لغة قليلة . ومن اعتمادهم على هذا الاصل كان الصحيح عندم جواز القياس في تقديم عامل كم الخبرية عليها لانه لغة حكاهما الاخصر عن بعض العرب

ويتمتع في تقرير الاحكام الفقهية على أقوال الجاهلية كما مره القيس زهير ، والمخضرمين كسان وليد ، والاسلاميين كالترزدق وجرير وذي الرمة ، أما المحدثون ويدخل في زمتهم بشار بن برد وأبو اسود وأبو تمام فلا يمول في الاستشهاد على اوضاع الكلم واحوالها التركيبية على شيء من مشتقاتهم أو نظوماتهم ، ولهذا ترى النحوي يورثه - وههنا - والتلحين حيث يفراقها بخلاف القواعد الملهمة ، واذا كان تخفم الذي لم يملأه عبارتهم من مواقع الخلاف أقام لهم المنبر بأنهم قد برز كلامهم على الملأب الصميف ،

ثم اذا عثر على مثل صنيمهم الصادر من الجاهليين أو الاسلاميين لا يسمه الا ان يقضي فيه بالشدوذ أو يقتحم في تصحيحه طريقة التأويل وقال الزمخشري في كشفه بعد ان استشهد بشعر لابي تمام « وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه » وتلقى هذه المقالة الشاب بسباع المقلد فقال في شرح الدر « اجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه » وقد كشفنا فيما كتبناه في حياة اللغة العربية عن وجه الخطأ في هذه المقالة ، وكيف يحتاج بأقوال هؤلاء وقد عثروا في اغلاط كثيرة لا يستطيع أحد السبيل الى تخريجها على محل صحيح ، فهذا أبو نواس يقول : -

واذا زعت عن الغوايه فليكره ذلك النوع لا للناس  
والصواب في مصدر نزع عن الشيء انما هو النزوع  
وهذا أبو تمام يقول : -

لعدته في دمنتين تقادما محوتين لزينب وصماد  
والصواب تقادمتا

وهذا المتنبي يقول : -

فان يك بعض الناس سيفا لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول  
والصواب في جمع بوق بوق كصرد او ابواق

ومن لا يعتمد في تقرير احكام اللفظي على استعمال الحديثين يرى ان استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض الكلم الى استعمال أحد أهل العلم غير شديد ، يرد بعضهم على صاحب القاموس في قوله « الانموذج لحن » بأن الزمخشري سمي كتابا له بالانموذج ، والنووي عبر به في المهاج عند قوله « انموذج المتماثل » وهو رد غير مبني على أصول العربية اذ لاحجة الا في كلام من ينطق بالعربية عن سليقة ، وهذا الشرط لا يتحقق في أبناء المائة الخامسة كالزمخشري أو المائة السابعة كالامام النووي رضي الله عنه ، وكم من امام في العربية ينطق أو يؤلف بمباراة تخالف مذهبه الصريح ، أفلم يشترط ابن هشام في كتاب المفني لدخول هاء التنبيه على الضمير كون خبره اسم إشارة ولم يحتفظ بهذا الشرط فقال في خطبة الكتاب نفسه « وهأنا بائع » ووقف صاحب القاموس في هذه الهفوة بعينها فشرط لاتصال حرف التنبيه بالضمير

ما شرطه ابن هشام من الاخبار عنه باسم اشارة ولم يقم على ما شرط فقال في خطبة كتاب القاموس « وها أنا أقول »

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما يستعمله علماء العربية ان صاحب القاموس صرح بأن كلمة بمض لا تدخلها اللام وهو يعلم كما نقل عقب هذا الحكم ان سيبويه والاخفش قد استعملها في كتابيهما

ونحتاج بالكتاب الحكيم ونصل بالقياس على ظواهره ما طابقت مقتضى البلاغة ، ولا تتبع سبيل الذين يجحدون به الى جانب التأويل اتصاراً لما سبق الى ظنونهم وتقرر في مذاهبهم من أحكام فقهية أو عريية ، قال الفخر الرازي في تفسيره : اذا جوزنا اثبات اللفظة بشعر مجهول لجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيرا ما نرى النحويين متحجرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن فاذا استشهدوا في تقريره بيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم فانهم اذا جملوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته فلان يجملوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى ، وقال ابن حزم في كتاب الفصل : ولا عجب أعجب ممن ان وجد لامرئ القيس أو زهير أو جرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لاعرابي اسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر او نثر جملة في اللفظة وقطم به ولم يمرض فيه ثم اذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت اليه ولا جملة حجة وجمل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن مواضعه ويثجيل في احالته عما أوقفه الله عليه

ومن أمثلة ما اشار اليه ابن حزم انه ورد الفصل بين المصدر المضاف وفاعله المضاف اليه بالمفعول به في قوله تعالى ( قتل أولادهم شركائهم ) كما قرأ ابن عامر بنصب أولادهم وخفض شركائهم ففضى عليها الزنجشري بالخطأ وقال الذي حمل ابن عامر على ذلك انه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء ، وذهب السكاكي في مفتاحه الى تلقي القراءة بالتسليم وفاقا لمن يقول ان القرآت السبم متواترة ولكنه تأول الآية على تقدير مضاف اليه يتصل بقوله « قتل » ومضاف عند قوله « شركائهم » والمقدر في الموضعين من نوع المنطوق به فيكون سبب الآية بمد التصريح بالمقدر « قتل شركائهم أولادهم قتل شركائهم » ثم قال وهذا وان كان فيه نوع من البمد فتخطئة النقات والفسحاء ابمد والذي نعتده في مثل هذا ان نتلقى القراءة المتواترة بالقبول ولا نحمل

الآية مالا تطيقه بلاغتها من اعباء هذه التقادير وتصنفها كما صنع السكاكي بل بنصبها على ظاهرها ولا نسلم ان الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ولا سيما بعد ان أورد له ابن جني في الخصائص شواهد متعددة

ولا اخل أحدا يقول في مثل هذا على ذوقه فيقول ان الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بأحد معمولات المضاف، فان مثل هذا لا يرجع فيه الى ملاءمة الطبع بل مداره على ما يجري به الاستعمال ويثبت في الرواية فما نجاهه واردا في الكلام الفصيح نعلم انه لا يكدر من مشرب الفصاحة العربية ولا يثلم من سور البلاغة فتبلا

ومما يقرب لك ان حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه الى الذوق وانه طائد الى ما يسمع من كلام المشهود له بالفصاحة في تلك اللغة ان اللغات تختلف فيه اختلافا كثيرا، ففي اللسان الالمانى مثلا يفصلون بين اداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة، وربما كان الفعل مركبا من قطعتين فيضمون القطعة الاولى في صدر الكلام ويلتقون الاخرى في نهايته فيتنق ان يكون بين القطعتين كلمات فوق المشرة، وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة، ولا شبهة ان ارتباط اداة التعريف بالمعرف أو بعض اجزاء الكلمة ببعض أو علامة الاستقبال بأصل الفعل أشد من ارتباط المضاف بالمضاف اليه. فلا حرج على الاغة ان تبيح الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا سيما حيث تكون علاقة الفاصل بالاسم المضاف ليست من علاقة المضاف اليه بيميدة كالمعمول به

وأما الحديث النبوي فقد جرى الجمهور على عدم الاحتجاج به لكثرة ما وقع فيه من الرواية بالمعنى واعتد به ابن مالك وأخذ بالقياس عليه في أحكام شتى معتمدا على ان روايته باللفظ هي الاصل فنصم بموجبها الى ان يثبت انه نقل بالمعنى، ومن أمثلة ما احتج عليه ابن مالك بالحديث انه ورد في آيات متعددة فمل الشرط مضارعا والجزء ماضيا فجاز الفراء وابن مالك العمل على هذا الاسلوب، ومنه الاكثر بدعوى ان ما وقع في تلك الشواهد من قبيل ما دفت اليه الضرورة، فاستدل ابن مالك على جوازه في حال العمدة بما روى الالبام البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام « من يتم ليلة القدر ايماننا واحتسابا ففر له ما تقدم من ذنبه »

وقال ابن حزم عقب الكلام الذي نقلناه عنه في الاحتجاج بالقرآن واذا

وجد - يعني الباحث في العربية - لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
فعل به مثل ذلك - يعني الصرف عن وجهه والتعريف عن موضعه - والله  
لقد كان محمد بن عبد الله قبل ان يكرمه الله بالنبوة وأيام كونه عمكة اعلم سمه  
قومه وافصح فيها فكيف بعد ان اختصه الله للندوة واجتباها للمراسمة بينه  
وبين خلقه ؟ اه وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المفصل في رد مذهب الجور  
اذ لم يمتنعوا من الاستشهاد بالحديث لقلة فصاحته وانما لم يأخذوا به في العربية  
لما عرفت من احتمال روايته بالمعنى  
والحق ان الاحاديث التي تعددت أسانيدھا ولم يختلف لفظها بيمد فيها  
احتمال الرواية بالمعنى فيصح الاحتجاج بها من غير شبهة

### القياس على النادر

للحكم الذي ورد به السماع النادر أربعة أنواع (أحدها) ما لا يمارضه  
قياس ولا سماع آخر ، وهذا يكتفون في اطراده بالشاهد الواحد ولا يشترطون  
له السماع العائني ، ومن هذا قولهم سنأي في النسب الى سنوءة فقدا كتني  
بها سيوبه وغيره وجعلوا القياس في النسب الى فمولة على الاطلاق فعلي ، ولم  
تقع اليهم من شواهد غير هذه الكلمة المفردة

(ثانيها) ما يخالف القياس والسماع ، وهذا لا يعني فيه المثال النادر قطعاً ، وقد  
جاد الاخفش عن قصد هذا السبيل حين سمع قولهم . هداوي في جمع هدية  
فجملة مقبولة في كل ما كان لامة ياء والحال انه لم ينقل منه الا هذه الكلمة  
الناذرة عن السماع والقياس اذ المسموع والموافق للقياس في مثل هذا بقاء الياء  
بما لها فيقال هدايا ومطايا ومزايا وبلايا وسرايا وتنايا

(ثالثها) ما يخالف القياس ولا يكون السماع مصادماً له كما ورد تصغير فعل  
التمجب في قولهم : ما اميلحه وما احيسنه فقولنا وازد على خلاف القياس اذ  
التصغير من خصائص الاسماء ولم تضرب فيه الافعال بسهم ، وصيغة التمجب  
من قبيل الافعال الماضية ، وانما كان تصغير الفعل غير مصادم للسماع لان العرب  
لم بدلوا على معنى التصغير فيه بصيغة أخرى حتى يقال هذه السيفة أعني  
اميلحه واحيسه بخلة للمسموع

(رابعها) ما يطابق القياس ويخالف السماع كما ورد خبر سري سما سريخمي مونة

« عسى النور ابثما » وقوله « ان عسيت صائما »  
 وهذا مطابق للقياس لان الاصل في الخبر الافراد ، وبخلاف السماع اذ  
 المعروف في خبر عسى مجيئه مضارعا مقرونا بان أو مجردا منها  
 وهذان القسمان أهني ماخالف القياس فقط أو السماع دون القياس مما جعل  
 الخلاف بين علماء المربية الكوفيون يمتدون بما ورد من ذلك على سبيل الندرة  
 ويعملون بالقياس عليه . قال صاحب الافصح : عادة الكوفيين اذا ضموا  
 لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا ، والبصريون يمتنعون من القياس  
 على الشاذ ويذهبون في مثله الى ان قائله نحاه به خلاف ما يظهر منه ويردونه الى  
 الاصل المعروف عندهم على طريق من التأويل ، وبعض النحاة كان مالك لا يكلف  
 نفسه تأويله ولا يقبله في موضع المتردد بل يعينه بالشذوذ أو انه خرج مخرج  
 الضرورة ، والى هذه الطريقة أو ما ابن السراج في الاصول بقوله : ليس البيت  
 الفاذا أو الكلام المحفوظ بادن اسناد حجة على الاصل المجمع عليه وتأويل  
 هذا كتأويل ضئفة الحديث واتباع القياس في الفقه . ومن تأهله هذا المهم  
 ذكروا في شروط افضل التفضيل ان لا يكون اصل الوصف على وزن افضل  
 نحو ابيض واسود ولما جاء قول الشاعر

جارية في درعها القمضاض ابيض من اخت بنو ابيض  
 انزله الكوفيون منزلة المقياس عليه ، وتأوله البصريون على انه من « باض  
 فلانا » اذا غلبه وفاقه في البياض ، وابقاه ابن مالك على ظاهره والقاه الى قسم  
 المسوحات الشاذة

والاصوب في كثير من الشواهد طريقة من يقضي عليها بالشذوذ ولا  
 يذهب فيها مذهب التأويل فان من التأويلات التي يرتكبها بعض البصريين  
 ما يكاد الناظر - لتمسقاتها وبمدها من نظم اللفظ - يقبل بانها لم تقع في قصد  
 الشاعر ولا جاءت حول فريخته

ومن الاقوال الشاذة ما لا نجد للتأويل فيه مدخلا ، ومن شواهد ان  
 البصريين يمتنعون ان يجمع الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر سالم  
 نحو اسود واحمر ، واجازه الكوفيون تمسكا بقول الشاعر  
 فما وجدت نساء بني عجم جلائل اسودين واحمرينا  
 ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد الا بطرحه الى النادر الذي لا يفهم عليه القياس

والتأويل إنما يقتضيه البصريون إذا كان الحرف المخالف للمعروف في  
 اللفظ وارداً عن فرد أو فردين ممن يتكلم باللغة المألوفة ، وأما إذا ثبت أنه  
 لغة قبيلة فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره ، ولهذا أبطل ابن هشام  
 تأويلات أبي علي الفارسي وإبي فزارقوهم « ليس الطيب إلا المسك » برفع  
 المسك لأن أبا عمرو بن الدلاء أثبت أن رفع خبر ليس الواقع بـ « إلا » لغة  
 عجم . والتحقيق أو الشاذ على فسمين

أحدهما أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفه ووضع تام فتسمع  
 الكلمة أو الكلمتان من لا يعرف بالفصاحة وهي مخالف المعروف في الأسلوب  
 فهذا لا يقيس عليه قطعاً ، بل الكلمة ونحوها لا تنقض بها القاعدة التي يجري  
 عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح اذ يجوز ان تكون صدرت  
 منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللفظ ، فإن السنة الفصحاء قد تقع في  
 نزول الخطأ وتطوع لم يقيسوا الى تغير الكلمة عن وضعها المألوف لزل ونحوه  
 فأنبأهم بما يرد في الكلام الفصيح وتتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو  
 تلاعب في أوضاع اللفظ مثل آيات الكتاب الحكيم والاحاديث التي تمددت  
 ابتنائها ، فهذا يصح لنا ان نضحه بمكان القياس ونسج على مثاله وان اباه  
 البصريون والكوفيون ، فلا ينبغي ان تؤكد بلفظ « اجمعين » منفردة عن  
 لفظ « كل » وان منعه اكثرهم لوروده في قوله تعالى ( لاغوينهم اجمعين —  
 وان جهنم لموعدهم اجمعين — لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين )

في بيان القياس فيما يقتضيه التاويل

قد يستعمل نوع من الكلام على وجه شائع ولا يستقيم المعنى الا بتأويله ،  
 ومقتضى مذهب الجمهور المنع من القياس عليه ولو كان وجه تأويله مما يسهل  
 القياس ، وهذا كما قالوا في المصدر الذي كثر مجيئه لفتاً وحالاً انه مقصور على  
 السباع ، مع انهم يؤولون ماورد منه على تقدير مضاف أو تخريجه على مجاز . وقالوا  
 ان اسم الزمان لا يخبر به عن الذات ، وأولوا نحو قولهم ( الليلة الهلال ) على  
 تقدير لفظ طلوع مضاف الى الهلال . والحق ان المنع من القياس في مثل هذا  
 مشروط بما اذا لم يقصد المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس وهو مذهب  
 ابن مالك ، اما اذا نوى اسم معنى يضيفه الى ما بعده واستقام به المراد فانه

يلتحق بسائر الجمل التي يحذف فيها المضاف لقريئة تشير اليه  
ومن هذا القبيل انكار الحريري لقولهم « هو قرأني » وليس بمنكر من  
القول متى علم المتكلم بان القرابة مصدر وحمد الى اطلاقه على ضرب من المجاز  
أو التقدير ، ويدخل في هذا الصدد حكم صاحب المصباح على قولهم « اذن المصير »  
بأخطأ مع ان اسناد القمل الى زمانه على وجه المجاز ليس بعزيز ، وإنما يحكم عليه  
بأخطأ اذا لم يصدر من بليغ ينحو بالكلام نحو خلاف الظاهر . ويفا كل هذا  
قول ابن قتيبة في أدب السكاتب « الملة يذهب الناس الى انها الخبزة » فيقولون :  
اطمننا ملة . وذلك غلط إنما الملة موضع الخبزة قال ابن السيد في شرحه « وليس  
يتمنع عندي ان تسمى الخبزة ملة لانها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء  
اذا كان منه بسبب أو يخرج على حذف المضاف أي خبز ملة » والصحيح ما عرفته  
من ان التخطئة في مثل هذا أو التصويب مما يرجع فيه الى حال المخاطب اذ الذي  
يطلق الملة على نفس الرغيف ويظهر لك من قريئة حاله أو صريح مقاله انه اطلقها  
عن اعتقاد انها موضوعة له بوضع حقيقي لا يخلص من سهام التخطئة ولو  
احتملت عبارته وجوهاً في التأويل متعددة

وحكم ابن قتيبة على قول العامة « تجوع الحرة ولا تأكل نديها » بانه خطأ ،  
وقال : الصواب بنديها . فقال ابن السيد أما ما يذهب اليه العامة من ان المعنى  
لا تأكل لحم نديها فهو خطأ ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف أي  
اجر أو ثمن نديها أو على المبالغة بجمل أكلها لاجر نديها بمكان أكل الثندين  
اتسهما . والتفصيل الذي سبق من النظر في مثل هذا الى حال المتكلم بجري  
هنا لولا ان العبارة مثل ، فمن قصد بها ضرب المثل على ماورد فقد اخطأ من  
جهة تحريف المثل وان كان التركيب في نفسه صحيحاً

### وجه اختلافهم في القياس

من الجلي ان العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أوضاع كلامهم  
وأما علماء اللسان يتتبعون موارده ويتعرفون احواله فإذا وقعوا على حال في  
مفردات الالفاظ أو مركباتها قد عمل العرب بها على وجه منضبط وكجوا منها  
قاعدة ليقاس على تلك الموضوعات المسموعة مالم ينقل من نظائرها  
فن اسباب اختلافهم في القياس ان يتوفر لدى العالم من استقراء الآحاد

ما يكفي لتركيب القاعدة فيجوز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتنبه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيمنع أن يكون مقبلاً وقد يتساوى الفريقان فيما عرفوه من الشواهد ويكتفي به احدهما في فتح باب القياس عليه ، ويستقله الآخر فلا يتخطى به موضع السماع ، وهذا كاختلافهم في فعل الممثل المين فيظهر من كلام سيبويه ان جمعه على افعال مطرد ، وذهب ابن مالك في التسهيل الى انه غير مقيس ، ويرجع خلافهما الى ان ماورد من نحو مال واموال وغال وأحوال وحال واحوال وناب وائباب وباب وابواب هل بلغ مقداراً يكفي لان مجمله مطرداً أم لا ؟ ومن هذا القبيل اختلافهم في جمع الجمع ، فقد ورد منه نحو المشرين كلمة ، وسبب اختلافهم في جملة مقبلاً انما هو تفاوت أنظارهم في ان ما سمع - هل هو من الكثرة بحيث يقاس عليه او انه لا ينهض به حتى يجمله مطرداً ؟

وقد يختلفون في القياس نظراً الى ما يقف لهم من الاحوال التي تعارض السماع ، قال الكوفيون الذين يكتفون في بعض الاقيسة بالشاهد الواحد قالوا : ان صيغة المبالغة فعال ومفعال وفمعل لاتعمل عمل اسم الفاعل . واخذوا يؤولون الشواهد التي سردها البصريون واعتذروا عن عدم قبولها والاعند بظاهرها بان اسم الفاعل انما عمل لشبهه بالفعل المضارع في وزنه والصيغ المذكورة لم تخرج الوزن الذي قرب اسم الفاعل من اصله الذي هو المضارع ، وانحرفها البصريون بمغزلة اسم الفاعل حسب ما شهدت به الرواية وهدموا ما اعتذروا به الكوفيون اذ قالوا في جوابهم : ان المبالغة التي قوي بها المعنى في تلك الابنية جبرت ما نقصها من الشبه في اللفظ ، فنقابل مشابهة اسم الفاعل للمضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به ابنية المبالغة فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير تفاوت .

### تعارض السماع والقياس

اذا تنبنا جملة من أقوال العرب حتى قامت لنا من استقرائنا قاعدة ، ثم وقفت اليها امثلة نطقوا فيها على خلاف ما تقتضيه هذه القاعدة ، فهل نأخذ في هذه الامثلة بالقياس أو نقف فيها عند حد السماع ؟ هذا النوع تمددت صوره وتشتت مقالات العلماء في حكمه ، وسنلتقي

عليك ما زاه صفوة آرائهم و خلاصة بحثهم  
 للامثلة الواردة على خلاف ما تقرر في الاصول اربعة اقسام ( احدىها )  
 كلمة أو كلمات قليلة تدور في مخاطباتهم كثيرا ولم ينطقوا فيها على وفق القاعدة  
 ولو مرة مثل استحوذ واستصوب اللذان وردا على خلاف القاعدة القاضية  
 بقلب واوهما ألفا نحو استقام واستماذ . وهذا القسم يجب استعماله على ما سمع  
 من العرب ولا تنقض به القاعدة ولا يقاس عليه غيره  
 ( ثانيا ) ما يجيء مخالفا للقاعدة في أكثر مخاطباتهم وورد على وفق القاعدة  
 في أمثلة قليلة كإيراد اسم الفاعل من أ بقل على وزن فاعل فقالوا « مكان بأقل »  
 وقياسه « مبقل » وقد تكلموا في بعض الاوقات ، ومن هذا قولهم في أفضل  
 التفضيل من الخير والشر « خير وشر » وقياسه « أخير وأشر » وقد نطقوا به  
 في بعض الاحيان ، وهذا يجوز لك المثل فيه على الوجهين بيد ان الوجه  
 الاكثر في السماع أرجح لانك تشكلم بلهجة قوم رجحوه ولانه مألوف عند  
 المخاطبين أكثر من الوجه الذي قل في السماع  
 وما يرد في القراءة الصحيحة مخالفا للقاعدة والمسموع من كلام العرب  
 فيها يظهر كقراءة « مماثش » بالهمزة نطية حكم هذا القسم فنتمثل بما يش  
 منموزة وغير منموزة ولا تقيس على المهموزة غيرها مما كان على وزن منمعة  
 ( ثالثا ) ما لم يدر في كلامهم كثيرا وانما هي الكلمة أو الكلمات ترد في شعر  
 أو تر نادر مخالفة للقاعدة مثل ما حكى من قولهم « فرس مقوود ورجل مموود  
 من مرضه » فهذا لا يؤخذ به في استعمال الكلمة نفسها فضلا عن ان يتخذ قياسا  
 ( رابعا ) أمثلة كثيرة تجيء على خلاف ما وضموه قاعدة ؛ وهذا يمتثل ثلاثة  
 انظار ( احدىها ) طرح هذه القاعدة وعدم العمل عليها لانها ركبت على استقرار  
 ناقص جدا ( ثانيا ) الاعتداد بها واجراؤها فيما لم يسم فقط ثم الاقتصار فيما خالفها  
 على ما ورد به السماع ( ثالثا ) التمسك بها والعمل عليها فيما سمع مخالفا لها ايضا  
 بحيث يكون اللفظ ذا وجهين ، وهما الوجه المسموع والوجه الذي تقتضيه القاعدة  
 ومن موافق هذه الافكار مصادر الفعل الثلاثي ، قال أحد النحاة : انما  
 يعتمد فيها على السماع ولا يصح القياس على ضوابطها ولو عدم السماع لانها  
 كثيرة الاتفاض . وذهب سيبويه الى القياس عليها فيما اذا ورد فعل ولم نسم  
 كيف تكلموا بمصدره ولا يصح ان تقيس مع وجود السماع . وأجاز النحاة

القياس عليها ولو فيها ورد السماع على خلافها ومقتضى مذهب الفراء حيث اجاز القياس في فواهد كثيرة الاتقاص وهي مصادر الثلاثي ولو فيها ورد السمع بخلافها ان يجيز القياس فيها ورد به السمع مخالفاً للقواعد الثابتة كقاعدة التصغير واسم الفاعل باحري ، فيصح على هذا اخذ اسم الفاعل من شاب في صيغة فاعل وان كان السمع أشيب ، وتصغير ليلة على ليلية كما قال المتنبي « ليلتنا المنوطة بالتنادي »

وان كان الوارد في تصغيرها ليلية . ويستفاد من عبارة صاحب اللجج ان هذه الطريقة أعني طريقة الفراء تجري في مصادر ما فوق الثلاثي أيضاً حيث قال بهذا قول صاحب القاموس « التبيان ويفتح مصدر شاذ » والفتح غير معروف الا على رأي من يجيز القياس مع السماع وهو مرجوح

### القياس في الاشتقاق

لا يجب على الناظر في المشتقات من اسم فاعل ومفعول وأفعل تفضيل واسم مكان وزمان وآلة عند ما يريد انشاء قواعدا ان يستقر في جميع آحادها فانه يتمدر عليه الوصول الى هذه الغاية نظراً الى سعة الالفة وانتشارها الى ما لا يمكن الإحاطة به ، وانما يتبع من جزئياتها الى ان يأتي على مقدار بعيد نلتاً قوياً وثقة بان الالفة جارية في مثله على اعتبار قاعدة ، والذي لا يبلغه استقراؤه يكون قاصداً لاجرائه في الكلام على ما يطابق هذه القاعدة ، فيصح لنا ان نعمل على شاكلتها في كل لفظ يتفق دون ان نتوقف على سماع

وهاهنا اشكال لا يزال يتردد على السنة طلاب العربية ، وهو ان واضح القاعدة اذا لم يلزمه استقراء جميع جزئياتها وبكفيه ان ينقص حجة منها فابانه يصرح في بعض الافعال والمصادر - مثل ويح وويل ونم وبش وعنى وليس ويذر - بانها لا تصرف ولا يصح ان يشتق منها اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل ؟ وأي فرق بينها وبين ما لم يبلغه استقراؤه من المصادر والافعال فيسوغ لنا ان نأخذ منها أوصافاً ولا يجوز لنا ان نأخذ مثل ذلك من ويل ونم وما شاكلهما من المصادر والافعال التي يصفونها بالجمود ؟

وجواب هذا ان الافعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتقاق جاءت على ضربين (احدهما) ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن

يتصرفوا فيه مثل ويل وويج ونم وبئس وما يماثلها ، وعدم تصريحهم لما تم  
 كثرة زردتها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لابقائها على هيأتها  
 فن تصرف فيها فقد أتى بها على وجه قصد العرب الى تركه ، والناطق بما يقصون  
 الى امله ناسج على غير منوالهم وناطق بغير لهجتهم

( ثانيها ) ما لا يكثر في مخاطباتهم ولا يدور على السنتهم حتى يستفاد من وروده  
 ببيان واحدة انهم قصدوا الى ترك تصريحه ، وهذا هو الذي نعمل به على طبق  
 القاعدة وان لم يبلغنا او يبلغ الواضحين للقواعد ان العرب تلفظوا فيه بصورة  
 موافقة لها ، فيصح لواضع القاعدة او مقلده متى اطلم على فعل او مصدر من  
 هذا النوع ان يشتق منه وصفاً بمقتضى القاعدة وان لم يره مستعملاً في العربية  
 الفصحى . قال ابو عمان المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب  
 الا ترى انك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وانما سمعت بعضها  
 فقت عليها غيره . وقال ابن جني بعد ان سرد امثلة من اسم المكان والمصدر  
 الوارد ان على وزن اسم المفعول - : هذا كله من كلام العرب ولم يسم  
 منهم ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه .

فاذا اشتق العرب صيغة للدلالة على معنى واستعملوها في امثلة كثيرة فاما  
 تأخذ فيها بمذهب القياس ، ولهذا ترى سيبويه يصرح باطراد ما كان على وزن  
 فعال من أسماء الافعال كزال ودراك ، وخالفه المبرد فقال هو مسوع فلا  
 يقال قوام وقعاد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب ، وقد عرفت  
 ان الذي يفرغ الكلمة في قالب أبرزت فيه العرب أمثلة كثيرة على وجه منتظم  
 لا يقال عليه انه ابتدع صيغة لم يقلها العرب ، وليس للمبرد سوى ان ينازع في  
 المقدار الذي سمع من صيغة فعال فيرد القياس بأن المقدار المسوع فيها  
 لا يكتفي في الدلالة على قصدهم لاطرادها

وجرى الشيخان في صيغة فعال الواردة في النسبة نحو بزاز وعطار على  
 عكس هذه المسألة فذهب سيبويه الى انها غير مقبسة مع اعترافه بكثرة موارد  
 ورأى المبرد ان المقدار الوارد من أمثلة هذه الصيغة يكتفي لجمالها قياساً فيقال  
 هذه لصاحب الدقيق دقاق ولصاحب الناكهة فكاه ولصاحب الشمير شمار :  
 وقول صاحب القاموس ويقال لصاحب الخبر حبري لا حبار مطابق لمذهب سيبويه  
 ( يتبع )